الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

# ناقوس خطر

## الأمن الغذائيّ العربيّ على المحكّ

360 KNO SMART SCHOOLING
ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY

unicef

UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

GenEx
Generational Education Exchange

تمكين TAMKEEN

UNIVERSITY OF VICTORIA LONDON - UK

AMIEF
American International Education Federation

**د. خميس بن عبيد العجمي**

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

هناك مشهد إنسانيّ ممارسٌ يعدّ أمراً طبيعياًّ، ويكاد الجميع يقوم به، وهو روتين دخولنا بشكل شبه يوميّ إلى السّوبر ماركت القريب من بيوتنا، حيث نقوم بملئ عربة التّسوّق بما نحتاجه من طعام لأسرنا، ندفع بعدها ثمن مشترياتنا ونعود لمنازلنا، فهو مشهد عاديّ يتكرّر ملايين المرات يومياًّ في كلّ مدينة عربية، ولكنْ ما الغريب فيه؟ الغريب أنّ هنالك خلف هذا المشهد البسيط، تختبئ حقيقتان مرعبتان قد لا يدركهما الكثيرون..

الأولى.. أنّ هذا المكان العاديّ الذي نشتري منه غذاءنا، قد تحوّل إلى بوّابة إستراتيجيّة يسيطر عليها الأجنبيّ...

الثانية...أنّ الطعام الذي يملأ بيوتنا لم يعد مجرّد سلعة تجاريّة، إنّما أصبح أداة سياسيّة يمكن استخدامها لإخضاع الشّعوب وتقييد إرادتها....

فالأمن الغذائيّ في حقيقته العميقة ليس ترفاً اقتصادياً، إنّما هو جوهر السيادة الوطنية، فالأمّة التي لا تملك قوت يومها، لا تملك قرارها، والشعب الذي يعتمد على غيره في لقمة عيشه، هو شعب مرهون الإرادة، فاقد للكرامة، فالمأساة تكمن في كون هذه التبعيّة لم تُفرض علينا بالقوة، بل تسلّلت إلينا بهدوء وبمباركة ومشاركة فاعلة من بعض أبناء جلدتنا، ممّن باعوا مصالح أوطانهم، وأصبحوا أدوات طيّعة في يد المستثمر الأجنبيّ...

ففي البداية، جاءت الدّعوات برّاقة من مثل "الاستثمار الأجنبيّ ضرورة للتنمية"، و"خلق فرص العمل وتحسين الخدمات"، والكثير من الشعارات التي رفعها المروّجون للانفتاح الاقتصادي دون قيود، ولكنّ الحقيقة أنّ الاستثمار الأجنبي في القطاعات الإستراتيجيّة، وخاصّة الغذائيّة، كان كحصان طروادة يحمل في جوفه أجندة هيمنة واضحة المعالم....

فالمستثمرّ الأجنبيّ العملاق لم يكن ليدخل سوقاً جديدة بعقليّة التجارة العادلة، إنّما دخلها بعقليّة الاستحواذ الكامل، فجهّز خطة إستراتيجيّة للسيطرة المطلقة على القطاع، فالهيمنة لم تكن يوماً أمراً سريع الحدوث، ولكنّها فرضت ذاتها في مراحل ثلاث...

أوّلها مرحلة الإغراء والاختراق، فقد بدأت بالدخول النّاعم، بوعود رنّانة وشعارات طنّانة لشراكات متكافئة، وبضخّ استثمارات أوليّة ضخمة - يأتي الكثير منها من مصادر تمويل داخليّ- لبناء متاجر حديثة تُقدّم عروض وخصومات مغرية، لتبدأ مرحلة إظهار الوجه الحضاريّ للاستثمار الأجنبيّ، بتوظيف العمالة المحليّة - في كثير من الأحيان في وظائف مكمّلة ذات دخل محدود - ودفع الضرائب بانتظام، وكلّ هذا من باب كسب ثقة المجتمع والحكومة، وإزالة أيّة شكوك حول نواياه الحقيقيّة...

وثانيها مرحلة الحرب التسعيريّة وسحق المنافسين، فبمجرّد أنْ يرسّخ المستثمر الأجنبيّ وجوده، يبدأ حرب الأسعار الاقتصاديّة ضدّ المنافسين المحليين، فيبدأ ببيع المنتجات الأساسية بأسعار تنافسيّة جاذبة، فلا يمتلك المنافس المحليّ القدرة على الصمود أمام هكذا أسعار، وبالتالي يضطّر للإغلاق، وهذا يعني أنّ عائلات بأكملها ستفقد مصدر رزقها، وسيتلاشى تراث تجاريّ عمره عقود....

وثالثها مرحلة الهيمنة الكاملة والاحتكار، فحين يسقط آخر المنافسين، يرفع المستثمر الأجنبيّ قناعه، فلا حاجة بعد الآن للأسعار المنخفضة، فتجد الأسعار ترتفع تدريجياً وبشكل منسّق بين السّلاسل الكبرى....

وتستمرّ الهيمنة بالتوغّل متجاوزة بُعدَ الأسعار للتّحكّم في سلاسل التّوريد؛ بإنشاء شبكات لوجستيّة ومستودعات عملاقة يسيطر من خلالها على تدفّق البضائع وتوقيتها وتكلفتها، والسيطرة على البنية التحتية الحيوية كموانئ التصدير وعمليات الشحن، كما ويتمّ السّيطرة على بيانات المستهلك ومعرفة عادات الاستهلاك، لتكون هذه البيانات أداة إستراتيجيّة تتماشى ومصالح الشّركة، ويقومون بتهميش المنتج المحليّ ووضعه في أركان نائية، لتحقيق موت بطيء للصّناعة الغذائيّة الوطنيّة...

فهذه التّبعات ما هي إلاّ نواقيس خطر تدقّ ساعة اليقظة بأنّ هذه الأماكن ليست قنوات بيع وحسب، إنّما هي بوّابات تهدّد السيادة الوطنيّة وتمهّد للهيمنة الأجنبيّة، وتتحكّم في وصول الغذاء إلى أفواه ملايين المواطنين، وتراقب سلوكيّات المجتمع واستهلاكهم، فتغدو أداة من الأدوات السياسيّة التي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات لممارسة الضغوط....

فها هي ذي الأرقام والإحصائيّات تبثّ صورة مروّعة للتّبعيّة، فهناك أكثر من 60% من سوق التجزئة الغذائية المنظمة في بعض الدول العربية تسيطر عليها سلاسل أجنبية، وهناك آلاف المحلاّت والبقاليّات

العائليّة التي أغلقت أبوابها خلال العقد الماضي، وهناك أسعار مئات السلع الأساسية لم تعد تُحدّد وفقاً لآليّات السوق المحلية، إنّما وفقاً لقرارات تتّخذ في غرف اجتماعات تبعد آلاف الكيلومترات عن بلداننا، وها هي ذي فاتورة الاستيراد الغذائي في المنطقة العربية تتجاوز 110 مليارات دولار سنوياً، وهي في تزايد مستمرّ، فهذا المبلغ الهائل يخرج من اقتصاديّاتنا ليُثري اقتصاديات الآخرين...

فخطر الهيمنة في واقعه يمتدّ ليمسّ أوّلاً عمق الأمن القوميّ للدّول، فحين نتحدّث عن الأمن الغذائي، فإنّنا نتحدّث عن أمن قوميّ بامتياز، وعن سيادة وطنية، وعن حرية القرار السياسيّ، فالدولة التي لا تنتج طعامها، يمكن إجبارها على أيّ قرار، مهما كان مخالفاً لمصالحها أو كرامتها، بمجرد التلويح بوقف إمدادات الغذاء أو رفع أسعاره بشكل جنونيّ، ومن ثمّ يمسّ هذا الخطر ثانياً أسس الانتماء الوطنيّ، من خلال وجود أدوات محليّة فاسدة تسهّل هذه الهيمنة، وتعمل بنشاط لتعميقها وحمايتها، فهؤلاء السماسرة أو أصحاب النفوس الفاسدة يمثّلون أخطر عامل في معادلة التبعيّة، فولاؤهم لمصالحهم الشخصيّة الضيّقة، فتراهم يتيهون ويتخبّطون في أساليب من شأنها تعميق التبعيّة، ومنها؛

قيامهم بعرقلة المستثمر المحليّ الشريف من خلال التعقيدات البيروقراطية، والحرمان من التمويل المقدّم للمستثمر المحليّ، وحرمانه من المواقع الإستراتيجيّة للمشاريع، ونشر الإشاعات بشكل ممنهج لتشويه سمعة المشاريع المحليّة وإفشالها، والتلاعب بالتشريعات والسياسات لضمان بقاء البيئة التنظيمية مشجعة للاحتكار الأجنبي، وفرض قوانين لصالح كبار السلاسل العملاقة، وتقديم إعفاءات ضريبية غير مبررة تستفيد منها الشركات الأجنبية أكثر من المحلية، وقيام العديد من المؤسّسات الحكوميّة في كثير من الدول العربية بالتّوجّه نحو الاستثمار والمشاركة مع مستثمرين أجانب، إمّا عبر إنشاء كيانات مشتركة أو بتأجير أراضي تلك المؤسّسات للمستثمر الأجنبيّ، وهذا له أثر سلبيّ إذ إنّه يقوم بتقوية شوكة المستثمر الأجنبيّ وإملاكه القدرة على فرض سيطرته بشكل أوسع وأعمق، وعدم تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار على الممارسات الاحتكاريّة للسلاسل الأجنبيّة، ونشر ثقافة الهزيمة والاستسلام في المجتمع...

إذاً ما الذي سيحدث لوبقينا تحت سطوة وهيمنة هذه السلاسل العملاقة وما تسعى لتحقيقه من تآكل في وشائج المجتمع وتقويض لأركانه وعاونها بذلك أولئك السماسرة؟

الجواب سيكون إحدى السيناريوهات الكارثيّة الآتية:

سيناريو الأزمة السياسيّة، سنكون أمام أزمة سياسيّة بين دولة عربية والدولة الأم للكيان الأجنبيّ المسيطر على قطاع التجزئة الغذائية، فتقوم على إثرها تلك الدولة بالضغط على شركاتها لوقف الإمدادات أو رفع الأسعار بنسب عالية، وفي غضون أسابيع، ستجد الدولة العربية نفسها أمام فوضى اجتماعيّة، ومظاهرات جياع، وربما حتى انهيار أمني...

سيناريو الابتزاز الاقتصاديّ، وسيكون هناك وجود لشركة أجنبية تسيطر على أكثر من 50 % من التجزئة الغذائية لتصبح دولة داخل دولة، فتستطيع أنْ تبتزّ الحكومة وتطالب بإعفاءات ضريبية أكبر، أو تهدّد برفع الأسعار أو تسريح العمالة المحليّة، فتجد الحكومة نفسها مستسلمة للابتزاز خوفاً من غضب الشعب الجائع وفقد العمالة لوظائفها...

سيناريو تدمير السيادة الغذائيّة، بعد سنوات من التهميش، ستنهار الصناعة الغذائيّة المحليّة تماماً، وسيعتمد الشعب كلّه 100% على سلاسل أجنبية، وحينها، ستكون السيادة الوطنية قد انتهت فعلياً...

سيناريو الاستنزاف الاقتصادي الوطنيّ، ستتحوّل الأرباح إلى الخارج، ويصدّر جزء كبير من الأموال التي تقدّر بمليارات الدولارات إلى الدولة الأم لتلك السلّاسل، والأرباح لن تُستثمر محلياً، إنّما ستذهب لتقوية اقتصاديّات أخرى، وستستنزف العملة الصعبة، فيكون هناك زيادة في الاستيراد ونقص في الإنتاج المحليّ، ممّا سيعمّق العجز في الميزان التجاري...

إذاً وأمام هكذا سيناريوهات ورؤى مخيفة، فلا وقت لليأس، فقد آن أوان رسم خارطة طريق للخلاص، والتحوّل من التبعية إلى السيادة، وذلك بوضع خطة شاملة متعدّدة المحاور، تجمع بين الإجراءات الطارئة والإستراتيجيات طويلة الأمد، وهذه الخطة ستشمل...

إصدار إجراءات وقوانين وتشريعات حامية طارئة لمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة، ووضع عقوبات رادعة حقيقية وإنشاء محاكم اقتصادية متخصصة للنظر في قضايا الاحتكار بسرعة وشفافية، وفرض ضوابط ضريبية على تحويلات هذه السلاسل الكبرى، وإعادة استثمار أموال الضرائب في صندوق خاص لدعم المنافسين المحليين الصغار والمتوسطين، وإلزام السلاسل الأجنبية بإعادة استثمار نسبة من أرباحها داخل البلد، وليس تصديرها كاملة للخارج...

وضع خطط وطنية شاملة تدعم إنشاء جمعيات تعاونية للعمل في هذا القطاع الحيويّ، هذا وقد بادرت بعض الدول العربية إلى تأسيس مثل هذه الجمعيات لتقليل المخاطر، في حين لا تزال دول أخرى متأخرة في هذا المجال، مما يستدعي تحركاً عاجلاً لإيجاد حلول ناجحة..

العمل على تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمراقبة سلاسل التجزئة، بحيث تقوم بالرقابة اليومية على الأسعار، ومنع التلاعب، ومراقبة جودة المنتجات وسلامتها، ونشر تقارير دورية شفافة عن حصص السوق والأسعار وأداء القطاع....

العمل على إطلاق صندوق سيادي عربي للأمن الغذائي، برأسمال ضخم تساهم فيه الدول العربية بنسب متفاوتة حسب قدراتها، وتكون مهمته تمويل وإنشاء سلاسل تجزئة عربية قادرة على المنافسة، والعمل على الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية....

العمل على تطبيق فكرة مشروع يدعم الإنتاج الوطني أولاً، بحيث يكون هنالك حملة وعي وطنية شاملة، تستهدف تغيير ثقافة الاستهلاك، وإعادة الاعتزاز بالمنتج المحليّ، وإشراك المدارس والجامعات والمساجد والإعلام في نشر ثقافة شراء المنتج الوطني من منطلق الواجب الوطني...

التوجّه نحو الاستثمار في التجارة الإلكترونية المحلية، فنقوم بتصميم منصاتنا الخاصة التي تدعم التجارة الإلكترونية العربية الخالصة لتوزيع الغذاء، وتضمن الاستثمار في البنية التحتية للتوصيل السريع والتخزين السليم والمنضبط...

ضرورة العمل على محاربة الفساد وتطهير الإدارة، بدءاً بمحاسبة السماسرة بلا هوادة، من خلال تشكيل هيئة نزاهة مستقلة، مهمتها محاربة الفساد في القطاع الغذائي، والتحقيق في كلّ من ثبت تورطه في عرقلة المشاريع الوطنية أو تسهيل الهيمنة الأجنبية، وتطبيق أقصى العقوبات، وتطهير الإدارات الحكومية....

السّعي لترسيخ البُعد الاجتماعيّ والثقافيّ لدى الشّعوب، من خلال إعادة بناء الوعي الجماهيريّ، بالقيام بحملات توعية شاملة حول خطورة التبعيّة الغذائيّة، وإنتاج محتوى إعلاميّ وثائقيّ يكشف الممارسات الاحتكاريّة للشركات الأجنبيّة، وربط قضية الأمن الغذائيّ بالهويّة الوطنيّة والدينيّة، والعمل على إحياء القيم الأصيلة، من قيم الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، والتأكيد على أنّ الكرامة والعزة لا تتحقّق بالاستهلاك، بل بالإنتاج، ونشر ثقافة البساطة بدلاً من ثقافة الاستهلاك المفرط...

العمل على تطوير المنظومة الغذائية العربيّة، من خلال إطلاق سوق غذائيّة عربية مشتركة، والعمل على إلغاء الحواجز الجمركية على المنتجات الغذائية بين الدول العربية، وتسهيل انتقال البضائع بين الدول العربية، وتوحيد المعايير والمواصفات الغذائية، وبناء منصة معلومات غذائية عربية موحدة...

وبعد، فنحن اليوم أمام مفترق طرق تاريخيّ، وليس الأمر مجرّد مسألة اقتصادية أو سياسة تجارية، إنّما هو سؤال وجوديّ مفاده: هل نريد أنْ نكون أمّة حرّة سيّدة على قرارها، أم أمّة تابعة يتحكّم الآخرون في لقمة عيشها؟

فالأمن الغذائي ليس ترفاً ورفاهية، فهو أحد ركائز الأمن القوميّ الإستراتيجيّ لأيّة دولة، وهو أساس الكرامة الإنسانيّة، فالإنسان الجائع لا يستطيع التفكير في العلم والفن والبناء، بل همّه بأكمله سيصبح محصوراً في توفير الطعام لأطفاله، والأمّة التي لا تنتج طعامها، تصبح أمّة مُذلّة، مهما امتلكت من ثروات أو أسلحة، فقد شهد العالم عبر السنين كيف يمكن للخلافات السياسية أنْ تؤثر بشكل مباشر في استقرار الدول، إذ أدّت الخلافات إلى إفراغ رفوف المتاجر من السلع الأساسية وارتفاع الأسعار، فهذه المشاهد تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الأمن الغذائي هو شريان الحياة للأمن القومي...

لذلك فإنّ التبعيّة الغذائية هي أخطر أنواع الاستعمار، لكونها تعدّ استعماراً صامتاً، لا يحتاج إلى جيوش أو دبابات، إنّما يتسلّل عبر السوبر ماركت والهايبر ماركت والمنصّات الإلكترونيّة، وحين نستيقظ على الخطر، قد نجد أنفسنا محاصرين تماماً، ولا نملك بديلاً.....

ولكنْ، ورغم قتامة المشهد، فإنّ الأمل ممكن بما لدينا من الموارد والأراضي والمياه والشباب، وجلّ ما ينقصنا هو الإرادة والوعي والتصميم، فالطريق إلى السيادة الغذائية يبدأ بخطوة أنْ نقرّر أنّنا لن نقبل بعد اليوم أنْ يكون غذاؤنا رهينة في يد الغرباء، أنْ نقرّر أنْ نحاسب الفاسدين بلا هوادة، أنْ نقرّر أنْ نعيد بناء ثقافة الإنتاج والاكتفاء الذاتي...

ولربّما هو من حسن الطّالع، أنّنا الآن نحيا في عصر الثورة التكنولوجية والتحوُّل النوعيّ الذي يطال القطاعين الزراعي والصناعي، إذ إنّ الدول تمتلك ها هنا فرصة ذهبيّة لاغتنامها بمؤسّساتها الأمنيّة للسعي نحو إنشاء شركات استثماريّة وطنيّة تقوم بتشغيلها وإدارتها -أسوة بما هو معمول به في غيرها من الدول- بحيث تمثّل هذه المشاريع الإستراتيجيّة ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتحقّق دورها من خلال الانخراط في التنمية الاقتصادية والعمل على توفير فرص عمل واسعة النطاق للشباب، ممّا سيعزّز الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ والأمنيّ في المنطقة....

فهذه ليست دعوة للانعزال، إنّما هي دعوة للتعاون من موقع القوة لا من موقع الضعف والتبعيّة، ودعوة لأنْ نكون شركاء في الاقتصاد العالمي لا عبيداً له، فالأمّة التي تملك طعامها تملك حريتها.... والشعب الذي ينتج غذاءه بيديه هو شعب حرّ كريم، فالساعة تدّق، والوقت ليس في صالحنا، فإمّا أنْ نتحرّك اليوم، أو نستعدّ غداً لسماع أحفادنا يسألوننا بحسرة:

لماذا سلّمتم رغيف خبزنا ليد الغرباء؟ فالخيار بين أيدينا، والتاريخ ينتظر إجابتنا....